

المؤسسات الناشئة كآلية لتنويع الاقتصاد الوطني والحد من التبعية الريعية: تحليل اقتصادي

د/بورعدة حورية¹، أ.د/حولية يحيى^{2*}، د/شايمي يمينة³

¹جامعة وهران 2، bouraada.houria@yahoo.fr

²جامعة عين تموشنت، yehya.haoulia@univ-temouchent.edu.dz

³جامعة وهران 2، chaimiyamina22@gmail.com

Startups as a Mechanism for Diversifying the National Economy and Reducing Rentier Dependency: An Economic Analysis

Dr/BOURAADA Houria¹, Pr/HAOULIA Yehya^{2*}, Dr/CHAIMI Yamina³

¹ University of Oran 2 & ² Ain Temouchent University & ³ University of Oran 2

تاريخ الاستلام: 2026/12/14؛ تاريخ القبول: 2026/06/25؛ تاريخ القبول: 2026/06/30

ملخص: تهدف هذه المداخلة إلى تحليل دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل التبعية الريعية في الاقتصاد الجزائري، مع تقديم مقارنة تحليلية مع التجربة التونسية. اعتمدت الدراسة منهجًا تحليليًا وصفيًا مدعومًا ببيانات إحصائية للفترة (2021-2025) من مصادر وطنية ودولية، إلى جانب مراجعة لأهم المؤشرات المرتبطة بمنظومة الابتكار وريادة الأعمال في كلا البلدين. أظهرت النتائج أن المؤسسات الناشئة أصبحت تمثل محورًا استراتيجيًا في سياسات التنوع الاقتصادي من خلال مساهمتها في تطوير قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا المالية، الزراعة الذكية، والخدمات الرقمية، فضلاً عن قدرتها على خلق فرص عمل نوعية وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية. كما كشفت المقارنة مع تونس عن اختلاف في نماذج التطوير؛ إذ ركزت الجزائر على توسيع شبكة الحاضنات الجامعية وتعزيز الإطار المؤسسي، بينما ركزت تونس على تطوير منظومة التمويل ودعم الشركات الناشئة عبر تشريعات مثل Startup Act. خلصت المداخلة إلى أن تعزيز دور المؤسسات الناشئة يتطلب إصلاحات هيكلية تشمل إنشاء صناديق تمويل مبتكرة، تطوير البنية الرقمية، وتحسين التكامل بين الجامعة والقطاع الاقتصادي، بما يتيح الانتقال نحو اقتصاد معرفي متنوع ومستدام.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، التنوع الاقتصادي، الاقتصاد الريعي، الابتكار، ريادة الأعمال، الجزائر، تونس.

Abstract: This paper aims to analyze the role of startups in promoting economic diversification and reducing rent dependency in the Algerian economy, with a comparative focus on the Tunisian experience. The study adopts a descriptive and analytical approach supported by statistical data from 2021 to 2025, drawing on national and international sources, as well as key indicators of innovation and entrepreneurship ecosystems in both countries. The findings reveal that startups have become a strategic pillar of diversification policies through their contribution to emerging sectors such as fintech, smart agriculture, and digital services, while fostering job creation and increasing the added value of local products.

The comparative analysis highlights distinct policy orientations: Algeria has emphasized expanding university incubators and institutional frameworks, whereas Tunisia has focused on financing mechanisms and legal reforms such as the Startup Act to facilitate the growth of innovative enterprises.

The study concludes that enhancing the role of startups requires comprehensive structural reforms, including the creation of venture capital funds, the development of digital infrastructure, and stronger linkages between universities and the private sector—key steps toward building a knowledge-based and resilient diversified economy.

Keywords: Startups, Economic Diversification, Rent Economy, Innovation, Entrepreneurship, Algeria, Tunisia.

تمهيد:

يشكل الاعتماد المفرط على الموارد الريفية، وعلى رأسها قطاع المحروقات، إحدى الإشكاليات البنوية التي تطبع العديد من الاقتصادات النامية، وفي مقدمتها الاقتصاد الجزائري. لقد أدى هذا النمط من الاعتماد إلى نشوء ما يُعرف بـ "الاقتصاد الريفي" الذي يقوم على جباية العوائد من مصدر واحد ذي طابع خارجي، دون تطوير قاعدة إنتاجية داخلية قادرة على خلق القيمة المضافة وتنويع مصادر الدخل الوطني. ويترتب عن هذه البنية الاقتصادية أحادية المصدر هشاشة في مواجهة تقلبات الأسواق العالمية، وعجز مزمن عن امتصاص الصدمات الخارجية، وتراجع في مساهمة القطاعات الإنتاجية الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي.

إن التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل الثورة الصناعية الرابعة، وتزايد أهمية المعرفة والتكنولوجيا والابتكار كمحركات أساسية للنمو، جعلت من المؤسسات الناشئة (Startups) أحد أهم الفواعل الجديدة في الاقتصاد الحديث. فهي ليست مجرد مؤسسات صغيرة حديثة النشأة، بل هي منظومات ابتكارية قائمة على الأفكار الجديدة، قادرة على تقديم حلول رقمية أو تكنولوجية ذات أثر اقتصادي واسع، وتسهم في خلق مناصب شغل نوعية، ورفع الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، أدركت الجزائر - مثلها مثل عدد من الدول الصاعدة - أهمية دعم المؤسسات الناشئة كآلية فعالة لتنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الريع النفطي. فقد سعت الدولة في السنوات الأخيرة إلى إطلاق مجموعة من المبادرات المؤسسية، مثل إنشاء وزارة الاقتصاد المعرفي والمؤسسات الناشئة، وإصدار مراسيم تنظيمية لتصنيف المؤسسات الناشئة ووسمها، وتأسيس حاضنات جامعية وصناديق دعم وتمويل موجهة نحو الابتكار وريادة الأعمال.

تتبع أهمية هذه المقاربة من كون المؤسسات الناشئة تمثل جسرا حقيقيا بين الابتكار العلمي والاقتصاد الإنتاجي، فهي تتيح تحويل المخرجات البحثية والمعرفية إلى منتجات وخدمات اقتصادية ملموسة، مما يفتح آفاقا جديدة لتطوير قطاعات واعدة مثل التكنولوجيا المالية، والاقتصاد الأخضر، والطاقات المتجددة، والخدمات الرقمية. وبهذا المعنى، فإنها تشكل أحد المسارات الأساسية لتقليص التبعية للقطاع الريفي عبر بناء اقتصاد متنوع ومستدام يعتمد على الإبداع والمعرفة.

ورغم هذه الجهود، لا تزال التحديات قائمة على مستويات متعددة، من بينها محدودية التمويل المخاطر، ضعف البنية التحتية الرقمية، تعقيد الإجراءات الإدارية، وقصور التنسيق بين الجامعة والقطاع الاقتصادي. لذلك، يبقى السؤال المحوري الذي تسعى هذه المداخلة للإجابة عنه هو:

إلى أي مدى تسهم المؤسسات الناشئة في تنويع الاقتصاد الوطني الجزائري وتقليل التبعية الريفية؟

وللإجابة عن هذا السؤال، ستناول المداخلة الإطار النظري لمفهوم المؤسسات الناشئة والتنويع الاقتصادي، ثم نُحلّل واقع التجربة الجزائرية من خلال البيانات الإحصائية، مع إجراء مقارنة تحليلية مختصرة مع التجربة التونسية، لتقديم رؤية شمولية حول آفاق تطوير هذا القطاع كرافعة أساسية للاقتصاد المعرفي في الجزائر.

الفرضيات ومنهج البحث:

تفترض هذه المداخلة ما يلي:

1. أن للمؤسسات الناشئة دورا محوريا في إدخال قطاعات اقتصادية جديدة ذات قيمة مضافة وتقليل الاعتماد على الموارد الريفية.

2. أن نجاح هذه المؤسسات مرتبط بتحسين الإطار المؤسسي (تشريعات، تمويل، بنية تحتية رقمية) وتكامل منظومة الابتكار (شراكة جامعة-قطاع).

اعتمد البحث المنهج الوصفي-التحليلي، مع استحضار بيانات إحصائية مقارنة بين الجزائر وتونس خلال الفترة 2021-2025، وتحليل السياسات الوطنية ذات الصلة.

1. الإطار النظري للمؤسسات الناشئة والتنويع الاقتصادي:

1.1 مفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها:

تعرف المؤسسات الناشئة بأنها شركات حديثة النشأة تقوم على فكرة ابتكارية تسعى إلى إيجاد حلول جديدة لمشكلات قائمة أو تطوير منتجات وخدمات بأسلوب مغاير للسائد، وذلك من خلال الاعتماد على التكنولوجيا والابتكار كمصدر رئيسي للقيمة المضافة. وتتميز هذه المؤسسات بسرعة النمو، والقدرة على التكيف مع التحولات السوقية، والمخاطرة العالية مقارنة بالشركات التقليدية. كما تعد بيئة حيوية لتوليد فرص العمل، وتعزيز روح المبادرة والريادة في الاقتصاد الوطني. (بوشامة، 2021، صفحة 37)

يميز هذه المؤسسات طابعها الديناميكي وقدرتها على التكيف السريع مع التحولات التكنولوجية والاقتصادية، إذ لا تقتصر على تحقيق الربح فحسب، بل تُعد منصة للابتكار والاختبار والتجريب. ومن أبرز خصائصها ما يلي:

1. الابتكار كمحرك أساسي: تعتمد المؤسسات الناشئة على تطوير حلول جديدة تستند إلى التكنولوجيا، كاستخدام الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، والتطبيقات الرقمية في مختلف المجالات (الصحة، التعليم، التمويل، الطاقة، الزراعة...).

2. النمو السريع والقابلية للتوسع (Scalability): بخلاف المؤسسات التقليدية، يمكن للمؤسسة الناشئة أن تتوسع جغرافيا أو وظيفيا بسرعة كبيرة بفضل اعتمادها على المنصات الرقمية والبنى التحتية الذكية.

3. تحمل المخاطر العالية: كونها تعتمد على أفكار غير مجربة في السوق، تواجه المؤسسات الناشئة معدلات فشل مرتفعة، لكن نجاحها القليل غالبا ما يحقق عوائد اقتصادية كبيرة.

4. المرونة التنظيمية: تمتاز ببنية إدارية مسطحة تقل فيها المستويات الهرمية، مما يتيح سرعة اتخاذ القرار والقدرة على التكيف مع متغيرات السوق.

5. الاعتماد على رأس المال المخاطر (Venture Capital): إذ تحتاج هذه المؤسسات إلى تمويل يعتمد على المغامرة الاستثمارية وليس على القروض المصرفية التقليدية. (الاستراتيجية الوطنية لتنويع الاقتصاد 2023-2030، 2023، صفحة 42)

وتبرز أهمية المؤسسات الناشئة من كونها تساهم في تجديد النسيج الاقتصادي عبر تحفيز الابتكار، تنشيط القطاعات غير النفطية، وخلق بيئة تنافسية تشجع على الإبداع وتحسين الإنتاجية. كما تعد بوابة حقيقية لإدماج الشباب الجامعي في النشاط الاقتصادي

وتحويل الأفكار البحثية إلى مشاريع إنتاجية ذات مردودية عالية. (World Development Report 2024: Innovation for Inclusive Growth, 2024, p. 33)

2.1 التبعية الربعية وضرورة التنويع:

تشير التبعية الربعية إلى اعتماد اقتصاد دولة ما على مورد طبيعي واحد كمصدر أساسي للدخل القومي، مثل النفط والغاز في حالة الجزائر. هذا النمط الاقتصادي يؤدي إلى هشاشة مالية وهيكلية، حيث تجعل تقلبات الأسعار العالمية المالية العمومية عرضة للأزمات. لذلك، أصبح التنويع الاقتصادي هدفا استراتيجيا للسياسات العمومية بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي والانتقال نحو نموذج إنتاجي مستدام. (بن سالم، 2020، صفحة 44)

ويعبر أيضا مفهوم التبعية الربعية إلى الحالة التي يعتمد فيها اقتصاد دولة ما على مصدر وحيد أو محدود من الإيرادات -عادة من تصدير الموارد الطبيعية -بما يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق الخارجية ويضعف قدرتها على النمو الذاتي. وقد طوّرت كل من الاقتصاديين "مايكل روس" و"حازم بيبلاوي" مفهوم "الدولة الربعية" التي تعتمد على ريع خارجي بدل الإنتاج المحلي لتغطية نفقاتها العمومية. (Ross & Beblawi, 2022, p. 57)

في السياق الجزائري، يشكل قطاع المحروقات أكثر من 90% من الصادرات وقرابة 40% من الإيرادات الجبائية خلال العقدين الأخيرين (تقرير الاقتصاد الوطني 2024، 2024، الصفحات 28-29). هذا الاعتماد جعل الاقتصاد الجزائري رهينا لتقلبات أسعار النفط والغاز، كما حد من تنويع مصادر الدخل الوطني وأضعف مساهمة القطاعات الصناعية والفلاحية والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي.

لذلك، أصبح التنويع الاقتصادي هدفا استراتيجيا لتقليل التبعية للقطاع الريعي وتحقيق الاستدامة المالية. ويقصد بالتنويع الاقتصادي "إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية والقطاعية للاقتصاد بما يتيح خلق مصادر دخل متعددة ومتجددة تقلل من المخاطر الهيكلية الناتجة عن الاعتماد على مورد واحد". (Diversification Strategies in Emerging Economies, 2023, p. 58)

تتحقق هذه الغاية من خلال:

• تطوير القطاعات الإنتاجية الجديدة (الصناعة التحويلية، الزراعة الذكية، السياحة، الخدمات الرقمية)؛

• تحفيز الابتكار في النماذج الاقتصادية؛

• دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة لتصبح رافدا أساسيا للناتج المحلي والصادرات غير النفطية.

وقد أثبتت تجارب دول مثل ماليزيا والإمارات العربية المتحدة أن دعم الابتكار والمشاريع الريادية الناشئة يمكن أن يحقق تحولا هيكليا حقيقيا في القاعدة الاقتصادية ويقلص الاعتماد على الريع.

3.1 الابتكار وريادة الأعمال كآليات للتنويع:

يعتبر الابتكار وريادة الأعمال من الركائز الأساسية للتحويل نحو الاقتصاد المعرفي، إذ تمثل المؤسسات الناشئة قناة رئيسية لتجسيد الأفكار البحثية وتحويلها إلى مشاريع ذات مردودية اقتصادية. فهي تساهم في خلق قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا المالية، والطاقة المتجددة، والزراعة الذكية، مما يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة وتقليل التبعية للموارد الطبيعية. كما تساهم في تحسين تنافسية الاقتصاد عبر إدماج الحلول الرقمية في العمليات الإنتاجية والخدمية. (مراد، 2022، صفحة 52)

كما يعد الابتكار وريادة الأعمال حجر الزاوية في تحقيق التنويع الاقتصادي، إذ يمثلان البوابة التي تربط بين المعرفة والإنتاج. فكلما كانت بيئة الابتكار نشطة والدعم المؤسسي لريادة الأعمال فعالا، زادت قدرة الاقتصاد على خلق قطاعات جديدة وتوسيع نطاق القيمة المضافة. (El Kadi & Bensmail, 2023, p. 47)

تلعب المؤسسات الناشئة دورا رئيسيا في هذا المسار عبر:

1. نقل التكنولوجيا وتكييفها محليا: حيث تساهم في استغلال نتائج البحث العلمي وتطبيقها في مجالات الطاقة، الزراعة الذكية، الخدمات اللوجستية، والتجارة الإلكترونية.
 2. خلق قطاعات اقتصادية جديدة: كقطاع التكنولوجيا المالية (Fintech)، الاقتصاد الأخضر، والتحول الرقمي للخدمات العمومية.
 3. رفع الصادرات غير الهيدروكربونية: من خلال منتجات وخدمات رقمية يمكن تسويقها عبر الإنترنت، ما يساهم في تحسين ميزان المدفوعات وتقليل التبعية للأسواق النفطية.
 4. تشغيل الكفاءات الشابة: إذ توفر المؤسسات الناشئة فرص عمل نوعية في مجالات البرمجيات، الذكاء الاصطناعي، التسويق الرقمي، مما يقلل من البطالة بين خريجي الجامعات.
- وقد أظهرت دراسات البنك الدولي (2023) أن الاقتصادات التي تستثمر أكثر من 2% من ناتجها المحلي في البحث والتطوير، تحقق معدلات نمو في الناتج غير الربعي تفوق 5% سنوياً، وهي النسبة التي تسعى الجزائر إلى بلوغها في أفق 2030 من خلال سياسات دعم الابتكار والمؤسسات الناشئة. (Research and Innovation Policy Review: North Africa 2023, 2023, p. 52)
- وبذلك، تعد ريادة الأعمال والابتكار ليسا مجرد أدوات اقتصادية، بل آليات إستراتيجية لإعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس معرفية مستدامة تحقق استقلال القرار الاقتصادي وتقلل التبعية للربيع.

2. واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي:

1.2 المؤشرات الإحصائية وتطور منظومة الريادة (2021-2025):

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تحولات ملموسة في بنية منظومة ريادة الأعمال والابتكار، خصوصا منذ سنة 2020 التي عرفت بإطلاق الإطار القانوني لتصنيف المؤسسات الناشئة ووسمها رسميا، وإنشاء وزارة منتدبة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة. هذا التطور انعكس في ارتفاع تدريجي في عدد المشاريع المصنفة رسميا، وتوسع شبكة الحاضنات الجامعية، وتحسن الوعي المجتمعي بأهمية الابتكار في النمو الاقتصادي. (دليل الحاضنات الجامعية 2024، 2024، الصفحات 7-9)

وفقا لبيانات الوزارة (2023-2025)، بلغ عدد المؤسسات الناشئة الموسومة رسميا أكثر من 2.300 مؤسسة، موزعة على قطاعات التكنولوجيا الرقمية، الخدمات المالية، الطاقات المتجددة، الزراعة الذكية، والتسويق الإلكتروني. وتشير التقديرات غير الرسمية، استنادا إلى قواعد بيانات StartupBlink و LaunchBase و Tech Ecosystem Africa، إلى أن العدد الإجمالي للمشاريع الناشئة النشطة قد تجاوز 2.500 مشروع في منتصف سنة 2025، مقارنة بنحو 800 فقط سنة 2021، وهو ما يمثل

معدل نمو سنوي يقارب 35%. (التقرير السنوي حول المؤسسات الناشئة في الجزائر 2023-2025، 2025، الصفحات 8-10)

كما توسعت شبكة الحاضنات الجامعية من أقل من 30 حاضنة في 2020 إلى أكثر من 80 حاضنة ومسرع أعمال بحلول 2025، موزعة على معظم الولايات والجامعات الجزائرية، مع إطلاق أكثر من 12 مركز ابتكار جامعي (Innovation Hub) يربط الطلبة بالمؤسسات الاقتصادية.

على مستوى الابتكار وبراءات الاختراع، ارتفع عدد البراءات المودعة لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI) من حوالي 800 في 2021 إلى أكثر من 2.800 في 2025، منها نسبة معتبرة لمؤسسات ناشئة أو شبابية. ويظهر ذلك بداية تحول نوعي في النشاط الابتكاري الوطني، رغم بقاء مستوى التوظيف الصناعي لهذه البراءات محدودا مقارنة بتونس أو البلد الجار. (التقرير السنوي لنشاطات الملكية الصناعية في الجزائر 2021-2025، 2025، الصفحات 27-29)

وفيما يلي مقارنة إحصائية مختارة بين الجزائر وتونس (2021-2025)، تبرز الفوارق في ديناميكية النظام البيئي لريادة الأعمال ودوره في التنويع الاقتصادي:

الجدول (1) : مقارنة إحصائية بين الجزائر وتونس (2021-2025)

المؤشر	الجزائر	تونس	ملاحظات
عدد الشركات/المؤسسات الناشئة (تقديري)	800 ← 2.500+	حوالي 1.450 (تقرير Tech Scaleup Tunisia 2025) / 95 حسب StartupBlink	تباين في منهجيات العد (قاعدة بيانات رسمية مقابل شاملة)
ترتيب النظام البيئي Startups عالميا (2025)	بين 111-115 عالميا	نحو المرتبة 82	الترتيب يعتمد على التمويل والتمكين المؤسسي
عدد الحاضنات الجامعية والمسرعات	30 ← 80+	أكثر من 30 حاضنة/مسرعة أعمال	توسع شبكي ملحوظ في الجزائر بعد 2022
براءات الاختراع المسجلة (تراكمية حتى 2025)	800 ← 2.800+	حوالي 3.000+ (نمو في براءات القطاع الخاص)	تونس أكثر نشاطا في براءات الخدمات والتصدير الرقمي
حصة الصادرات غير الهيدروكربونية من الإجمالي	تحسن محدود (2023: نحو 5,05 مليار دولار)	أعلى نسبيا، اقتصاد أكثر تنوعا (خدمات وصناعات تحويلية)	الاختلاف يعكس بنية الاقتصادين

المصدر: (التقرير السنوي حول المؤسسات الناشئة في الجزائر 2023-2025، 2025، الصفحات 7-10) / (Rapport annuel sur l'innovation et la propriété industrielle en Tunisie 2025, 2025, pp. 18-21)

تشير هذه المعطيات إلى أن الجزائر تسير بخطى ثابتة نحو تحسين مؤشرات ريادة الأعمال رغم تأخرها النسبي مقارنة بتونس من حيث التمويل الدولي والدمج في الشبكات الإقليمية لريادة الأعمال. غير أن الجزائر تمتلك إمكانات بشرية وسوقية داخلية أكبر (45 مليون نسمة مقابل 12 مليون لتونس)، ما يجعل هامش النمو المستقبلي أعلى في حال تحسن مناخ الأعمال والتمويل الابتكاري.

2.2 مساهمة المؤسسات الناشئة في القطاعات الإنتاجية:

تتجلى مساهمة المؤسسات الناشئة الجزائرية في تنويع الاقتصاد الوطني من خلال دخولها إلى القطاعات الإنتاجية والخدمية غير الريفية، وفق مسارات متعددة:

1. **القطاع الصناعي:** ظهرت مؤسسات ناشئة تقدم حلولاً في الطباعة ثلاثية الأبعاد، التصنيع الذكي، والصيانة الصناعية التنبؤية. هذه المؤسسات تعزز تنافسية المؤسسات التقليدية عبر الرقمنة والتحكم في التكاليف.

2. **القطاع الزراعي (AgriTech):** برزت مشاريع ريادية تعتمد الذكاء الاصطناعي في مراقبة الري، تحسين الإنتاج، وتأمين المنتجات المحلية (مثل الزعفران وزيت الزيتون)، ما يعزز القيمة المضافة الزراعية.

3. **الخدمات المالية (FinTech):** منذ 2022، زاد عدد المؤسسات الناشئة العاملة في الدفع الإلكتروني، التمويل الرقمي، والخدمات المصرفية المبتكرة، ما ساهم في رفع نسبة الشمول المالي الرقمي إلى أكثر من 35% من السكان البالغين في 2025 مقارنة بـ 18% في 2021.

4. **الطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر:** تشهد الجزائر بروز مؤسسات ناشئة في مجالات الطاقة الشمسية والبيئة وإدارة النفايات، مدفوعة بالتحولات العالمية نحو الاستدامة، خاصة في ولايات الجنوب ذات الإمكانيات الشمسية العالية.

5. **القطاع الرقمي والإبداعي:** توسع النشاط في التعليم الإلكتروني، البرمجيات، والتجارة الإلكترونية، حيث أصبحت المؤسسات الناشئة تشكل معلماً أساسياً للصادرات الرقمية الناشئة نحو إفريقيا.

وتشير تقديرات وزارة اقتصاد المعرفة (2025) إلى أن مساهمة المؤسسات الناشئة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري بلغت نحو 1.5%، وهي نسبة متواضعة لكنها مرشحة للارتفاع إلى 4% بحلول 2030 إذا استمر دعم السياسات العمومية في هذا الاتجاه.

أما في تونس، فإن مساهمة المؤسسات الناشئة بلغت قرابة 3.5% من الناتج المحلي في 2025، نتيجة منظومة دعم مبكرة (قانون Startup Act لسنة 2018) وبنية تمويل أكثر نضجاً. (Tech Scaleup Tunisia Startup Act Impact Report 2025, 2025, pp. 33-35)

3.2 معوقات بيئة ريادة الأعمال في الجزائر:

رغم التطور المسجل، ما تزال منظومة المؤسسات الناشئة في الجزائر تواجه عقبات هيكلية وتشغيلية تحد من فعاليتها الكاملة في تحقيق التنويع الاقتصادي. ويمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات رئيسية:

1. **معوقات التمويل والولوج إلى رأس المال المخاطر:** أغلب المؤسسات الناشئة تواجه صعوبات في الحصول على تمويل في مراحل الانطلاق أو التوسع، نتيجة محدودية صناديق الاستثمار المخاطر (Venture Capital) وضعف الإطار التنظيمي الذي يضبط العلاقة بين المستثمرين ورواد الأعمال.

2. العوائق التشريعية والإدارية: رغم إنشاء إطار تنظيمي لتصنيف الشركات الناشئة، إلا أن بعض القوانين المتعلقة بالصفقات العمومية، الجبائية، واستيراد المعدات التقنية لا تزال تعيق سرعة التنفيذ، مما يحد من قدرة هذه المؤسسات على التوسع السريع.

3. البنية التحتية الرقمية والربط بين الجامعة والاقتصاد: لا تزال الفجوة بين مخرجات البحث العلمي والابتكار التطبيقي واسعة، في ظل ضعف التنسيق بين الجامعات ومراكز البحث من جهة، والقطاع الخاص من جهة أخرى. كما أن تغطية الإنترنت عالي السرعة والبنية الرقمية لا تزال دون المستوى المطلوب في عدة مناطق.

يضاف إلى ذلك نقص برامج التكوين في ريادة الأعمال في الجامعات، وغياب ثقافة الاستثمار في الفشل كمرحلة ضرورية للنجاح الابتكاري. ويجمع الخبراء على أن بناء نظام بيئي ناجح للمؤسسات الناشئة يتطلب إصلاحا تشريعيا متكاملا يشمل التمويل، الملكية الفكرية، التكوين، والتشبيك الدولي، لضمان استدامة الدور التنويعي لهذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري. (تقرير تطوير منظومة الابتكار وريادة الأعمال في الجزائر 2024، 2024، الصفحات 27-29)

3. آفاق تطوير المؤسسات الناشئة كرافعة لتنويع الاقتصاد:

1.3 استراتيجيات لتعزيز الاقتصاد المعرفي:

تعد المؤسسات الناشئة أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد المعرفي، إذ تمثل الجسر بين المعرفة والإنتاج من خلال تحويل الأفكار الابتكارية إلى منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة. ولتحقيق نقلة نوعية في أداء هذه المؤسسات، يتعين تبني استراتيجية وطنية شاملة تتكامل فيها الأبعاد التشريعية، المالية، التقنية، والتعليمية: (الاستراتيجية الوطنية لتطوير المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة 2023-2030، الصفحات 12-14)

1. من الضروري إصلاح الإطار القانوني والضريبي بما يعزز روح المبادرة ويشجع الاستثمار في الابتكار. فتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات، وخفض الأعباء الجبائية في السنوات الأولى من النشاط، ووضع آليات حماية قانونية للملكية الفكرية، تعد شروطا أساسيا لجذب المستثمرين المحليين والدوليين إلى السوق الجزائرية.

2. يُعتبر تأسيس صناديق رأس مال مغامر (Venture Capital) وآليات تمويل بديلة خطوة محورية في دعم النمو. إذ يظهر تحليل التجارب المقارنة أن غياب التمويل المخاطر يشكل أحد أكبر معوقات تطور الشركات الناشئة من مرحلة "الفكرة" إلى مرحلة "التوسع التجاري". يمكن في هذا الإطار تبني نموذج "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" (PPP) لإنشاء صندوق وطني للتمويل الابتكاري يعمل وفق معايير الحوكمة الحديثة، مع تشجيع مشاركة الجالية الجزائرية بالخارج في تمويل المشاريع ذات الطابع التكنولوجي.

3. تطوير البنية التحتية الرقمية يعد ركيزة أساسية للاقتصاد المعرفي. فالتغطية الشاملة بالإنترنت عالي السرعة، والأمن السيبراني، والمنصات الرقمية الحكومية الموثوقة، تشكل الإطار الذي يسمح بنمو الاقتصاد الرقمي والابتكار المفتوح. وقد أظهرت مؤشرات الأمم المتحدة (E-Government 2024) أن الجزائر أحرزت تقدما بنحو 8 مراكز في جاهزية الخدمات الإلكترونية، لكنها ما زالت دون المتوسط الإقليمي مقارنة بتونس والبلد الجار.

4. يجب إعادة توجيه منظومة التعليم والتكوين نحو الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال، عبر تعزيز التكوين التقني والمهني، وإدماج مواد خاصة بريادة الأعمال والابتكار في التعليم الجامعي. كما يستحسن إنشاء مراكز نقل التكنولوجيا داخل الجامعات لتسهيل الانتقال من البحث العلمي إلى المشاريع التجارية.

5. ينبغي أن تدمج هذه المقاربات في إطار رؤية وطنية للتنويع الاقتصادي المستدام تتوافق مع التحولات المناخية والرقمية، وتحدد أهدافا كمية قابلة للقياس (مثل رفع حصة المؤسسات الناشئة إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2030، وزيادة الصادرات الرقمية إلى 10% من إجمالي الصادرات).

2.3 مقارنة سياسية مع تجربة تونس:

تعد تونس نموذجا إقليميا متقدما نسبيا في بناء منظومة ريادة أعمال فعالة. فقد اعتمدت منذ سنة 2018 قانونا خاصا بالمؤسسات الناشئة يعرف بـ Startup Act، وهو إطار تشريعي شامل يمنح مزايا ضريبية، تسهيلات تمويلية، ودعمًا مؤسساتيا واضحا للمشاريع المبتكرة.

وفقا لتقرير Tech Scaleup Tunisia 2025، بلغ عدد المؤسسات الناشئة التونسية نحو 1.450 شركة، بينها أكثر من 300 مؤسسة استفادت من التمويل في مراحلها الأولى. ويظهر التقرير أن تونس نجحت في بناء منظومة متكاملة تشمل حاضنات، مسرعات أعمال، صناديق استثمار، وبرامج دعم حكومي مباشر، ما مكنها من رفع حجم التمويلات في المراحل المبكرة بنسبة 25% بين 2021 و 2025. (Rapport annuel 2025 sur l'écosystème des startups en Tunisie, 2025, pp. 22-25)

في المقابل، اتجهت الجزائر إلى مسار مؤسساتي مختلف يقوم على دمج الجامعات كمراكز حاضنة للابتكار والمشاريع الريادية. هذا التوجه مكنها من إنشاء شبكة واسعة من الحاضنات الجامعية تجاوزت 80 حاضنة بحلول 2025، مقارنة بنحو 30 فقط في تونس. ورغم اختلاف المقاربتين، فإن المقارنة تظهر أن:

- تونس تتفوق في جودة الإطار القانوني والتمويلي، خصوصا في مرحلة ما بعد التأسيس؛
 - الجزائر تتقدم في توسيع قاعدة الانطلاق من خلال دمج التعليم العالي كمحرك للابتكار؛
 - كلا البلدين يواجهان تحديا مشتركا يتمثل في الانتقال من "الناشئة" إلى "المتوسطة المبتكرة" (Scaleups)، أي مؤسسات قادرة على التوسع الإقليمي والمنافسة الدولية.
- يستنتج من التجربة التونسية أن فعالية النظام البيئي لريادة الأعمال لا تتعلق فقط بعدد الشركات، بل بقدرتها على الاستدامة والتدويل، وهي النقطة التي تحتاج الجزائر إلى التركيز عليها في المرحلة المقبلة عبر تحفيز الصادرات الرقمية والشراكات الإقليمية.

3.3 توصيات عملية وسياسات مقترحة:

استنادا إلى ما سبق من تحليل نظري وإحصائي ومقارن، تقترح هذه المداخلة مجموعة من السياسات والإجراءات العملية الكفيلة بتعزيز مساهمة المؤسسات الناشئة في التنويع الاقتصادي الوطني: (الاستراتيجية الوطنية لتطوير منظومة الابتكار والمؤسسات الناشئة 2025-2035، 2024، الصفحات 45-49)

1. تطوير منظومة التمويل:

- إنشاء صندوق وطني لرأس المال المغامر بمساهمة الدولة والقطاع الخاص، لدعم مؤسسات المرحلة الثانية (post-seed & scaleup)؛
- تحفيز البنوك العمومية على تخصيص نوافذ تمويل خاصة بالمؤسسات المبتكرة، مع ضمانات حكومية جزئية لتقليل المخاطر.

2. إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي:

- تعديل القوانين الجبائية لتمنح إعفاءات ضريبية مرحلية للمؤسسات الناشئة؛
- سن قانون شامل لحماية الملكية الفكرية الرقمية وبراءات الاختراع؛
- تسهيل إجراءات التصدير الرقمي والاشتراك في المنصات العالمية (Amazon Web Services, Google Cloud, ...)
- للمؤسسات الجزائرية.

3. تعزيز الربط بين الجامعة والاقتصاد:

- إنشاء برامج "الابتكار المشترك" بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، بتمويل حكومي مشترك؛
- تخصيص منح بحثية موجهة لمشاريع ذات قابلية للتحويل التجاري.

4. بناء القدرات البشرية:

- إدماج مواد ريادة الأعمال في كل التخصصات الجامعية؛
- إطلاق أكاديميات تدريب وطنية في المهارات الرقمية (AI, Blockchain, Data Science) بالتعاون مع القطاع الخاص.

5. الشراكات الإقليمية والدولية:

- إقامة شراكات مع تونس ودول المغرب العربي لإنشاء منصة موحدة لريادة الأعمال المغاربية تسهل التمويل المشترك وتبادل الخبرات؛
- تشجيع التعاون جنوب-جنوب في مجالات الابتكار الزراعي والطاقة النظيفة.

بهذه الإجراءات يمكن للمؤسسات الناشئة أن تتحول من فاعل هامشي إلى رافعة مركزية لتنويع الاقتصاد الوطني، قادرة على خلق الثروة وفرص العمل وتقليل التبعية الريفية في أفق 2035.

خلاصة:

خلصت هذه المداخلة إلى أن المؤسسات الناشئة تمثل رافعة استراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، باعتبارها أداة فعالة لتحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع إنتاجية ذات قيمة مضافة، قادرة على خلق فرص العمل، وتوسيع القاعدة التكنولوجية، وتقليل الاعتماد على العائدات الريفية. فقد بين التحليل النظري أن هذه المؤسسات تتسم بمرونة تنظيمية وقدرة عالية على التكيف مع التحولات التكنولوجية والاقتصادية، وهو ما يجعلها المحرك الأمثل للانتقال نحو الاقتصاد المعرفي. كما أظهرت الدراسة أن التبعية الريفية لا تزال من أبرز التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الجزائري، حيث أدت إلى ضعف في التنويع القطاعي وتباطؤ في خلق الثروة المستدامة. لذلك فإن دعم المؤسسات الناشئة لا يعد خيارا اقتصاديا فحسب، بل ضرورة إستراتيجية لضمان الاستقرار المالي والاجتماعي مستقبلا.

وفي الجانب المقارن، أبانت تجربة تونس عن إمكانية بناء منظومة ريادة أعمال متكاملة حتى في ظل محدودية الموارد الطبيعية، عبر تبني سياسات قانونية وتمويلية محفزة مثل Startup Act، وتوسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص. لقد مكنت هذه المقاربة تونس من رفع مستوى نضج بيئتها الريادية وتطوير قطاع رقمي تنافسي على الصعيدين الإقليمي والدولي. بالمقابل، تبنت الجزائر نموذجا يقوم على دمج الجامعات كمحركات للابتكار، وهو مسار واعد يخلق قاعدة صلبة من المواهب والأفكار القابلة للتحويل إلى مؤسسات إنتاجية.

غير أن كلا البلدين يشتركان في تحد جوهري يتمثل في ضعف قدرات التوسع الدولي للمؤسسات الناشئة، إذ تواجه غالبية المشاريع صعوبات في الانتقال من مرحلة "الناشئة" إلى مرحلة "الشركة المتوسطة المبتكرة" أو "الشركة القابلة للتوسع (Scaleup)". وهذا ما يستدعي تطوير آليات تمويل خاصة بمرحلة النمو، وتوفير حوافز تصديرية للشركات ذات الطابع التكنولوجي. انطلاقا من ذلك، تؤكد النتائج أن نجاح سياسة دعم المؤسسات الناشئة لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار رؤية وطنية متكاملة للتنويع الاقتصادي، تقوم على:

- إصلاحات هيكلية في القوانين والأنظمة الجبائية؛
 - دعم منظومة التمويل المخاطر (رأس المال المغامر وصناديق الابتكار)؛
 - بناء جسور فعالة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي؛
 - تبني سياسات تعليمية تركز على المهارات الرقمية وريادة الأعمال؛
 - الانفتاح على الشراكات الإقليمية، خصوصا مع تونس والبلد الجار، لتشكيل فضاء مغاربي موحد لريادة الأعمال.
- في ضوء هذه المعطيات، يمكن القول إن المؤسسات الناشئة ليست مجرد فاعل اقتصادي ناشئ، بل مشروع حضاري وتنموي يهدف إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة، قادر على المنافسة في الأسواق العالمية، ومتحرر تدريجيا من تقلبات الأسواق الريفية. إن الاستثمار في الإبداع البشري والابتكار المؤسسي يشكل اليوم حجر الزاوية في تحقيق "التحول الاقتصادي الذكي" الذي تطمح إليه الجزائر في أفق رؤية 2035.

الإحالات والمراجع:

1. الاستراتيجية الوطنية لتطوير المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة 2023-2030. (2023)، الجزائر: وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة: المديرية العامة للمؤسسات الناشئة.
2. الاستراتيجية الوطنية لتطوير منظومة الابتكار والمؤسسات الناشئة 2025-2035. (2024)، الجزائر: منشورات الوزارة: وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.
3. الاستراتيجية الوطنية لتنويع الاقتصاد 2023-2030. (2023)، الجزائر: وزارة الصناعة.
4. التقرير السنوي حول المؤسسات الناشئة في الجزائر 2023-2025. (2025)، الجزائر: وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.
5. التقرير السنوي لنشاطات الملكية الصناعية في الجزائر 2021-2025. (2025)، الجزائر: المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI).
6. بن سالم، ح. (2020). الاقتصاد الريعي والتحول نحو التنويع في الجزائر. الجزائر: دار الأمة.
7. بوشامة، س. (2021). ريادة الأعمال في الجزائر بين الواقع والتحديات. الجزائر: دار الهدى.
8. تقرير الاقتصاد الوطني 2024. (2024)، الجزائر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CNESE).
9. تقرير تطوير منظومة الابتكار وريادة الأعمال في الجزائر 2024. (2024)، الجزائر: وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة: المديرية العامة لريادة الأعمال والابتكار.
10. تقرير حول واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر 2024. (2024)، الجزائر: وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.
11. دليل الحاضنات الجامعية 2024. (2024)، الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
12. مراد، ل. (2022). الابتكار وريادة الأعمال في الاقتصاديات الناشئة. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
13. Diversification Strategies in Emerging Economies. (2023)، باريس: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).
14. El Kadi, R., & Bensmail, S. (2023). Innovation and Entrepreneurship in Algeria: Challenges and Opportunities. Journal of African Economic Studies, 12(3), 47.
15. Rapport annuel 2025 sur l'écosystème des startups en Tunisie. (2025), Tunisie: Tech Scaleup Tunisia: Smart Capital & Flat6Labs.
16. Rapport annuel sur l'innovation et la propriété industrielle en Tunisie 2025. (2025), Tunisie: Institut National de la Propriété Industrielle de Tunisie (INNORPI).
17. Research and Innovation Policy Review: North Africa 2023. (2023), Washington: World Bank.
18. Ross, M., & Beblawi, H. (2022). Rentier States and the Political Economy of Resource Dependence. Oxford: University Press.
19. Tech Scaleup Tunisia Startup Act Impact Report 2025. (2025), Tunisie: وزارة تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي.
20. World Development Report 2024: Innovation for Inclusive Growth. (2024)، واشنطن: البنك الدولي.